

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴷⵓⵏⵏⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴷⵓⵏⵏⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ



المملكة المغربية
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
الوزير

كلمة السيد الوزير

اجتماع المجلس الإداري للوكالة الحضرية لطنجة

طنجة، في 14 مارس 2016

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد والي جهة تطوان الحسيمة عامل عمالة طنجة اصيلة؛

السيد عامل إقليم الفحص أنجرة؛

السادة رؤساء المجالس الإقليمية؛

السادة رؤساء الغرف المهنية؛

السادة رؤساء الجماعات الترابية؛

السادة ممثلو القطاعات الحكومية؛

السيدات والسادة ممثلو الصحافة؛

السيدات والسادة الحضور الكريم

في البداية، يشرفني أن أرحب بكم في أشغال اجتماع الدورة السادسة عشرة للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لطنجة، الذي ينعقد تفعيلاً لمقتضيات القانون المنظم للوكالات الحضرية واستجابة لمبادئ الحكامة الجيدة لهذه المؤسسات. كما يعد مناسبة لتوجيه عمل هذه المؤسسة حتى تكون في مستوى انتظاراتنا جميعاً وانتظارات المواطنين والمواطنات.

حضرات السيدات والسادة

إن هذه الدورة تنتظم في سياق هام يتمثل أساساً في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد الذي تروم مبادئه إرساء الحكامة الرشيدة وخاصة أجراً منهج الجهوية المتقدمة، واستكمال المشروع الديمقراطي بأبعاده المحلية والجهوية والوطنية ومواصلة الإصلاحات والأوراش الكبرى على المستويين المؤسساتي والبنوي، حيث تم استحضار التعمير والتنمية المجالية وتوجهات إعداد التراب كدعامة محورية في تأطير المجال بالشكل الذي يتيح تقوية واستدامة موارده والرفع من قدرته التنافسية وإرساء التضامن بين مختلف مكوناته.

ويتزامن أيضا على المستوى المحلي في مواصلة التفعيل والإنجاز العملي للمشاريع التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطار برنامج طنجة الكبرى، إضافة إلى تدشين عدة مشاريع كبرى مهيكلية.

والحديث عن المجال الترابي لولاية طنجة يحيلنا بالضرورة إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة الساحلية لإقليم الفحص أنجرة الذي تم تعزيزه بإنشاء المركب المينائي طنجة-المتوسط ومرافق البنية التحتية المصاحبة له، مما نتج عنه دينامية تميزت بتغطيته بوثائق التعمير وإحداث فضاءات متطورة بأنسجة عمرانية على مستوى عال من التنظيم كالمنطقة الصناعية لرونو والمنطقة الحرة الصناعية أوتوموتيف سيتي، وبوتيرة عمرانية سريعة شملت الدواوير والمجالات الترابية المحاذية.

حضرات السيدات والسادة

إن التحول الذي يعرفه تراب ولاية طنجة على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية ومجالية يفرض اعتماد مقاربة التقائية بين مختلف مكونات هذا الجزء من التراب الوطني من أجل مواكبة وتأطير هذه التحولات، من خلال تفعيل مقاربة رامية إلى دعم الالتقائية بين متطلبات التعمير التنظيمي وانتظارات إعداد متناسق ومتضامن لمختلف المكونات المجالية لنفوذ تدخل الوكالة الحضرية.

حضرات السيدات والسادة،

يجب التأكيد بمناسبة انعقاد هذه الدورة للمجلس الإداري على الدور الذي تضطلع به الوكالة الحضرية لطنجة حيث انخرطت في مقاربة تشاورية وتشاركية لتدبير الشأن المحلي ونهج سياسة تقوم على:

❖ تعميم التغطية بوثائق التعمير وخاصة المناطق التي تعرف ضغطا عمرانيا والعمل على تحيين الوثائق المتجاوزة، إذ تمت تغطية تراب الولاية الممتد على مساحة 1685 كلم² ب 64 وثيقة تعميمية. ويعتبر إخضاع مشروع تصميم التهيئة لمدينة طنجة، الذي يغطي حوالي 17 ألف هكتار، لمسطرة البحث العمومي والمداومات الجماعية من أهم الانجازات لهذه السنة بالنظر إلى حجم الإنتظارات والمتطلبات المتوقعة بمدينة في حجم طنجة؛

- ❖ تغطية الأحياء والتجمعات السكنية الناقصة التجهيز والسهر على إدماجها بالنسيج الحضري المحيط بها، حيث غطت تصاميم التقويم والإدماج الحضري ما يقارب 1600 هكتار؛
- ❖ الحفاظ على التراث المعماري والرفع من جودة المشهد الحضري والإطار المبني بإعداد مشروع ميثاق معماري لتجويد المشهد العمراني؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار مبادئ التعمير المستدام ولاسيما التنقلات الحضرية والبعد البيئي؛
- ❖ المزيد من إيلاء العناية الخاصة بالعالم القروي وذلك بتسهيل دراسة ومنح رخص البناء وبلورة برامج مندمجة للمراكز والتجمعات القروية الصاعدة؛
- ❖ المساهمة في تبسيط مساطر دراسة طلبات الرخص بشتى أنواعها والإسهام الإيجابي في أجراة التدابير الجديدة الواردة بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم رخص التعمير خاصة التدبير اللامادي لدراسة طلبات الترخيص والذي نسعى من خلاله إلى تيسير شؤون المواطنين وتشجيع الاستثمار ومناخ الأعمال وكذا تحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي في هذا المجال. وفي هذا الإطار نثمن العمل المشترك بين مختلف الفرقاء المحليين تحت رئاسة السيد الوالي والذي توج بإبرام اتفاقية إطار، تهدف إلى توحيد وتنسيق الجهود من أجل تفعيل أنجع لكل الإجراءات المواكبة لبرنامج طنجة الكبرى في مجالات التعمير والهندسة المعمارية والبناء. وأغتتم الفرصة من أجل حث الفرقاء بالمجالات الترابية الأخرى من أجل الإقتداء بهذه المبادرة.

حضرات السيدات والسادة

إن السياسة التي تنهجها الوزارة تركز بالأساس على تعميم التغطية بوثائق التعمير وتأهيل المجال، بغية تغطية أغلبية مراكز التراب الوطني وذلك بهدف التغلب على الصعوبات التي يعرفها القطاع، والعمل على تشكيل فضاءات مندمجة قادرة على محاربة الإقصاء الاجتماعي وتحسين المشهد المعماري والنهوض بمستوى عيش الساكنة.

كما أن من شأن تفعيل هذا المرتكز، فتح مناطق جديدة للتعمير في المجالات التي تعرف ضغطا ديموغرافيا كبيرا، وانتشارا للسكن العشوائي والناقص التجهيز، في إطار مقارنة إستباقية تأخذ بعين الاعتبار وضعية وبنية العقار، وتشمل إنجاز برامج سكنية وتجهيزات وبنيات تحتية وكذا مرافق اجتماعية وأنشطة اقتصادية وخدماتية توفر مناصب الشغل، في إطار سياسة إتقائية وتشاركية بين مختلف المتدخلين، وذلك لتخفيف الضغط الحاصل بالمدن والمناطق المحيطة بها.

حضرات السيدات والسادة.

في الأخير، لا تفوتني الفرصة لأشكر السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة والسيد عامل إقليم الفحص أنجرة والسادة رؤساء الجماعات الترابية والمقاطعات الحضرية والغرف المهنية وكذا كافة الفرقاء على الدعم الذي يقدمونه للوكالة الحضرية لطنجة من أجل الاضطلاع بمهامها في مجال التعمير والعمران. كما يجب التنويه بالمجهودات التي يبذلها أطر وأعوان هذه المؤسسة، ودعوتهم إلى بذل المزيد من التعبئة قصد الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، تلك المجهودات التي توجت بتجديد حصول الوكالة الحضرية على شهادة الجودة للسنة الخامسة على التوالي، والاحتفاظ بها برسم السنوات الثلاث المقبلة 2017/2015.

وفقنا الله جميعا في ما نسعى إليه لبلوغ الأهداف المنشودة وفق التوجهات المولوية السامية

لصاحب الجلالة المنصور بالله الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته